حـــــــوار

تشجيع القطاع الخاص على النشاط ، والمساهمة فى خطة التنمية ، لا يكون بالاجتماعات والقرارات ، وانما يكون بالاجراءات الاقتصادية التى توفر الطمانينة لهذا القطاع وتفتح أمامه الآفاق لاداء دوره ، وتزيل من امامه العقبات التى يصادفها كل يوم فى طريقه .

والمراجعة الشاملة للقوانين القائمة ، تاتى فى مقدمة الاجراءات التى يجب ان تقوم بها الدولة ، فى ظل قناعة سياسية بدور القطاع الخاص ، واهميته ، اذا كانت هذه القناعة متوفرة لدى الحزب الحاكم .. !!

● فالقطاع الخاص لا يمكن ان ينزل بثقله لحل مشكلة الاسكان ، وامامه هذا الكم الهائل من القوانين التى تحدد ايجارات المساكن ، وعدد الوحدات المفروشة ، ونسبة الوحدات التى تعرض للبيع فى كل عقار .. !!

● والقطاع الخاص لا يمكن ان يستثمر على نطاق واسع فى المجالات الزراعية ، فى ظل القوانين التى تحدد حدا اقصى للملكية الزراعية ، وتسعيرة الحاصلات الزراعية ، التى لا تتفق باى معيار مع الواقع الذى نعيش فيه ، والتطور العالمى لاسعار هذه الحاصلات .

● والقطاع الخاص لا يمكن أن يساهم فى المجالات الصناعية فى ظل القيود المفروضة عليه فى مواجهة القطاع العام ، والتى وصلت الى حد الاحتكارات الحقيقية ، فضلا عن قوانين العمل التى لا تحقق للقطاع الخاص اية مرونة فى كفاءة استغلال عنصر العمل ..

وبعد ذلك كله تاتى قوانين النقد وتناقضها ، وترشيد الاستيراد ومشاكله ، وتحصيل الضرائب وتقديرها جزافيا ، مع مايترتب على ذلك من بيروقراطية معقدة ، سواء لجهلها بالقوانين وطريقة تفسيرها ، او انتهاز العجلة صاحب الحق التى تفتح الباب واسعا امام الرشوة والانحراف .. !!

والحكومة عليها ان تعترف بالحقيقة الاساسية ، وهى ان الموارد العامة وحدها لا تكفى لتمويل خطة التنمية ، يشهد بذلك ان ثلث الاستثمارات الواردة لخطة التنمية متروكة للقطاع الخاص ، وهى تقدر بالاف الملايين ، ولا يعقل ان يكون القطاع الخاص من السذاجة بحيث يستثمر هذه الملايين فى ظل القوانين المعقدة والمتناقضة التى يمتلىء بها نظامنا القانونى

فاذا اضفنا الى ذلك ان المستثمر الخاص امامه من الاوعية الادخارية ما يحقق عائدا يتجاوز ١٢٪ سنويا دون ضرائب ، او متاعب مع المصالح الحكومية وموظفيها الذين يتصورون انهم فوق الشعب وليسوا فى خدمته ، اذا اضفنا توفر هذه الاوعية الادخارية ، فانه يكون من غير المتصور ان يسعى القطاع الخاص الى متاعبه بقدميه .. !!

وقد يرد علينا فقهاء الاقتصاد ـ فى الحزب الحاكم ـ بان هذه الاوعية الادخارية تساهم فى تجميع المدخرات للمساهمة فى تمويل نصيب الحكومة فى خطة التنمية ، وهنا يكون من حقنا ان نسالهم :

ـ اذا كانت الدولة تستخدم لتمويل مشروعاتها اموالا تدفع عنها فوائد تزيد بالضرورة عن ١٢٪ (وهو الفرق بين سعر الاقتراض والاقراض) فكيف تتوقع ان تكون تكلفة منتجاتها ، وبالتالى سعر بيعها للمستهلك المسكين .. ؟

ثم سؤال آخر :

ـ اليست هذه هى بالضبط الطريقة المثلى للتضخم وارتفاع الاسعار .. ؟؟

ان علم الاقتصاد شىء ، وتطبيقه شىء آخر ، والشىء المختلف تماما هو تطبيقه لخدمة اغراض ـ وهواجس ـ سياسية فى حين ينبغى ان تكون السياسة فى خدمة الاقتصاد .. وليس العكس .. !!

احمد طلعت